البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاقتصاد الكلي

التقرير الاقتصادي
للفصل الثاني 2024

Central Bank of Iraq
Statistics & Research Department
www.cbi.iq

المحتويات

المقدمة	
القطاع الحقيقي	**7-1**
1. الناتج المحلي الإجمالي	1
2. التضخم	5
القطاع النقدي	**10-8**
1. التطوّرات النقدية	8
2. أدوات السياسة النقدية	9
تطوّرات القطاع المصرفي	**16-11**
1. القدرة الرأسمالية	11
2. الودائع المصرفية	11
3. الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية	12
4. أسعار الفائدة	14
5. مبادرات البنك المركزي	16
القطاع المالي	**22-17**
1. الميزانية العامة	17
2. الدين العام الداخلي	21
القطاع الخارجي	**27-23**
1. حجم التجارة	23
2. ميزان المدفوعات	25
نظام المدفوعات العراقي	**28**

مقدمة:

يعاني الاقتصاد العالمي من حالة اللايقين ، فالعالم يواجه الآن تحديات عدة بما في ذلك تغير المناخ، الاحداث الجيوسياسية، وكذلك القيود على حركة التجارة الدولية والاستثمار وكل ذلك نجم عنه تفاوت وتزايد الفجوة التنموية بين الاقتصادات النامية، والمتقدمة، والناشئة وكذلك تحول مركز الثقل الاقتصادي العالمي من النقاط القريبة للمحيط الأطلسي إلى ناحية الصين والهند بسبب التغير الديمغرافي ونمو الناتج المحلي في هاتين الدولتين.

على المستوى المحلي فقد شهد الاقتصاد العراقي ارتفاعًا في مستوى النشاط الاقتصادي، وفيما يلي أهم مؤشرات الاقتصاد المحلي خلال الفصل الثاني من عام 2024 قياسًا بالفصل ذاته من العام السابق: -

سجّل **الناتج المحلي الحقيقي** ارتفاعًا بنسبة (10.4%) نتيجة ارتفاع انتاج النفط الخام والقطاعات (الصناعة التحويلية ، الكهرباء والماء ، البناء والتشييد ، الزراعة والغابات وصيد الاسماك).

سجل **مُعدّل التضخم** العام ارتفاعًا بنسبة (3.4%) لهذا الفصل مقارنة بذات الفصل من العام السابق ويعزى ذلك الى ارتفاع جميع فقراته.

فيما شهد القطاع النقدي تطوّرات عديدة، حيث ارتفع رصيد عرض النقد (M1) و (M2) بنسبة (1.6%) و(0.8%) على التوالي.

كما سجّلت **الاحتياطيات الأجنبية** ارتفاعًا بنسبة (0.12%) وشهد نشاط المصارف العاملة في العراق ارتفاعًا في رصيد الودائع والائتمان النقدي لدى المصارف وبالتالي ارتفاع قدرتها في خلق الائتمان لهذا الفصل مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق.

سجّلت **الميزانية العامة** خلال الفصل الثاني من عام 2024 ارتفاعًا ملحوظًا وجاء هذا الارتفاع في جانبي الإيرادات والنفقات العامة بنسبة (34.7%) و (32.0%) على التوالي.

ارتفع **حجم التجارة** بنسبة (14.4%) نتيجة ارتفاع الصادرات والاستيرادات بنسبة (12.9%) و(16.7%) على التوالي.

ارتفعت التحويلات بالدينار العراقي في نظام **(RTGS)** بنسبة (39.4%) وانخفضت قيمة التحويلات بالدولار الامريكي بنسبة (18.7%)، كما ارتفعت التحويلات في نظام **(C-CAH)** بالدينار العراقي بنسبة (1.4%)، أمّا فيما يخص التحويلات بالدولار الامريكي فقد انخفضت بنسبة (24.2%).

ارتفعت التحويلات بالدينار العراقي في نظام **(ON-US)** بنسبة (29.5%)، أمّا فيما يخص قيمة التحويلات بالدولار الأمريكي فقد انخفضت بنسبة (78.3%) أمّا فيما يخص **التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية** فقد ارتفعت بنسبة (106.1%) أمّا فيما يخص التحويلات المالية عن **طريق الهاتف النقال** فقد ارتفعت بنسبة كبيرة بلغت (35.1%).

1. الناتج المحلي الإجمالي

1.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذا الفصل ارتفاعًا ملحوظًا بلغت نسبته (22.2%) ليسجّل (96,391.3) مليار دينار مقابل (78,857.7) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في **الشكل (1)**، يأتي هذا الارتفاع بالدرجة الأساس من ارتفاع أسعار النفط الخام بنسبة (8.5%) فضلاً عن ارتفاع المُعدّل اليومي لصادرات النفط الخام بنسبة (2.9%) قياساً بالفصل ذاته من العام السابق كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية بدون النفط بنسبة (17.1%) قياساً بذات الفصل من العام السابق.

2.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل الثاني من عام 2024 ارتفاعًا بنسبة (10.7%) ليبلغ (56,786.2) مليار دينار مقابل (51,309.9) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في **الشكل (1)**، ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأساس إلى زيادة إنتاج النفط الخام بنسبة (13.2%)، فيما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة (7.5%) نتيجة الارتفاع في كُلٍّ من قطاع الصناعة التحويلية(63.5%)، الكهرباء والماء بنسبة (55.0%)، البناء والتشييد بنسبة (36.0%)، الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك بنسبة (18.5%)، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه بنسبة (6.7%) وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بنسبة (2.6%).

شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة للفصل الثاني عام 2023- 2024 (مليار دينار)

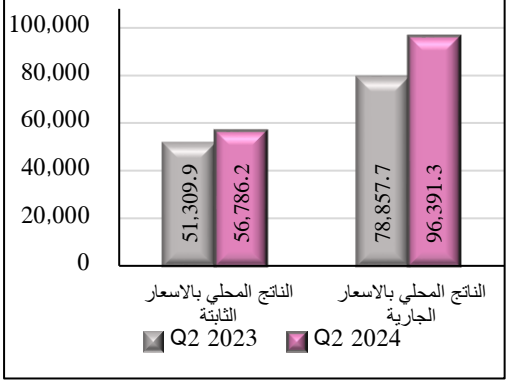

3.1 الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

شكّل قطاع التعدين والمقالع بضمنه قطاع النفط الخام النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الثاني 2024 بنسبة (44.3%) بينما احتلت فقرة خدمات التنمية الاجتماعية المرتبة الثانية بنسبة (19.5%)، وجاء قطاع النقل والاتصالات بالمرتبة الثالثة بنسبة (8.5%) ومن ثم قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق وماشابه بنسبة (6.6%) ، والزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك بنسبة (5.6%) وسجّل قطاع الكهرباء والماء أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (1.6%)، وبلغت نسبة مساهمة بقية القطاعات (13.9%) وكما موضّح **في الشكل (2)**.

شكل (2) الاهمية النسبية للهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%) للفصل الثاني عام 2024

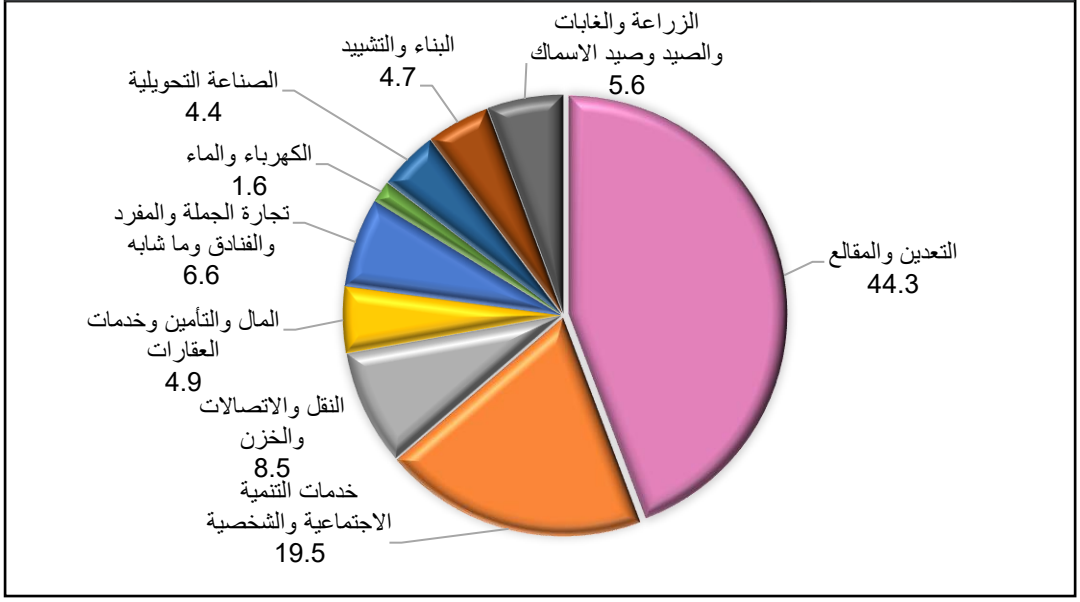

جدول (1) الاهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفصل الثاني عام 2024

النشاطات الاقتصادية	مُعدّل النمو %	الأهمية النسبية %
التعدين والمقالع	29.4	44.3
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	28.4	19.5
النقل والاتصالات والخزن	-8.1	8.5
المال والتأمين وخدمات العقارات	-6.9	4.9
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	7.8	6.6
الكهرباء والماء	46.9	1.6
الصناعة التحويلية	52.3	4.4
البناء والتشييد	36.3	4.7
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	21.0	5.6

4.1 الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

شهدت النشاطات السلعية ارتفاعًا بنسبة (30.9%) وهذا ناجم عن ارتفاع النمو في النشاط النفطي بشكلٍ ملحوظ، فيما انخفضت النشاطات التوزيعية بنسبة (3.02%) خلال هذا الفصل قياسًا بذات الفصل من العام السابق نتيجة انخفاض نشاط النقل والاتصالات والخزن كما ارتفعت النشاطات الخدمية بنسبة (21.4%) نتيجة الارتفاع الحاصل في نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية أمّا على مستوى المساهمة النسبية فلا زالت النشاطات السلعية تحتل المرتبة الأُولى بنسبة مساهمة بلغت (60.5%)، فيما إحتلت النشاطات الخدمية المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة بلغت (23.7%) واحتلت النشاطات التوزيعية المرتبة الثالثة (15.8%).

جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية) (مليون دينار)				
النشاطات الاقتصادية	Q2 2023	Q2 2024	مُعدّل النمو %	الاهمية النسبية %
النشاطات السلعية	44,743,315	58,572,318	30.91	60.5
النشاطات التوزيعية	15,806,672	15,328,932	(3.02)	15.8
النشاطات الخدمية	18,884,518	22,923,979	21.39	23.7
المجموع	79,434,504	96,825,229	21.89	100

5.1 الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:

شكّل قطاع التعدين والمقالع بضمنه قطاع النفط الخام النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الثاني 2024 بنسبة (57.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، فيما إحتل قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية المرتبة الثانية بنسبة (10.9%)، وجاء قطاع النقل والاتصالات بالمرتبة الثالثة بنسبة (7.5%)، ومن ثم قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق وماشابه بنسبة (7.1%)، وقطاع الزراعة والغابات والصيد وصيد السمك بنسبة (6.6%)، فيما سجّل قطاع الكهرباء والماء أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (0.6%)، فيما اسهمت بقية القطاعات بنسبة (10.1%) وكما موضّح في **الشكل (3)**.

شكل (3) الاهمية النسبية للهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفصل الثاني عام 2024 (%)

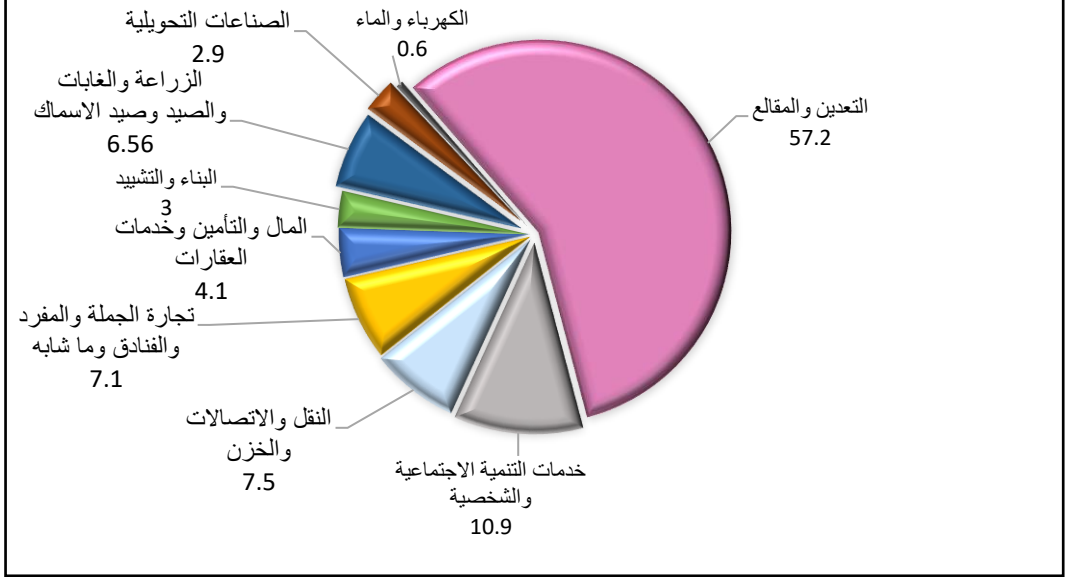

جدول (3) معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للفصل الثاني عامي 2023-2024		
النشاطات الاقتصادية	مُعدّل النمو %	الأهمية النسبية %
التعدين والمقالع	13.3	57.2
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	2.6	10.9
النقل والاتصالات والخزن	-8.1	7.5
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	6.7	7.1
المال والتأمين وخدمات العقارات	-10.4	4.1
البناء والتشييد	36.0	3.0
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	18.5	6.6
الصناعة التحويلية	63.5	2.9
الكهرباء والماء	55.0	0.6

ويتضح من الهيكل القطاعي إنّ قطاع النفط هو القطاع المهيمن على تكوين الناتج المحلي الاجمالي وضعف مساهمة بقية القطاعات السلعية فضلًا عن وضوح دور الدولة في الاقتصاد من خلال ارتفاع مساهمة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بعد استبعاد قطاع النفط من جانب آخر كما نلحظ تراجع نسبة مساهمة ونمو القطاع الزراعي بشكلٍ واضح، مما يعني بقاء العراق معتمِد، بشكلٍ كبير على الاستيرادات

6.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

شهدت النشاطات السلعية ارتفاعًا خلال هذا الفصل قياسًا بالفصل السابق بنسبة (16.3%) وهذا ناجم عن ارتفاع نمو النشاط النفطي المهيمن على القطاع السلعي، فيما انخفضت النشاطات التوزيعية بنسبة (2.9%) نتيجة انخفاض نشاط النقل والاتصالات والخزن كما ارتفعت النشاطات الخدمية بنسبة (0.2%) نتيجة الارتفاع الحاصل في نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بشقيه الحكومة العامة والخدمات الشخصية.

أمّا على مستوى المساهمة النسبية فلا زالت النشاطات السلعية تحتل المرتبة الأُولى بنسبة مساهمة بلغت (70.3%)، فيما إحتلت النشاطات التوزيعية المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (15.2%) وإحتلت النشاطات الخدمية المرتبة الثالثة وبنسبة (14.5%) ومما سبق نلحظ إنّ نشاط النفط لا يزال هو المكون الاساسي للأنشطة السلعية وبالتالي تعزيز الريعية.

شكل (4) الأهمية النسبية للهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب مجاميع النشاطات (%) للفصل الثاني 2024

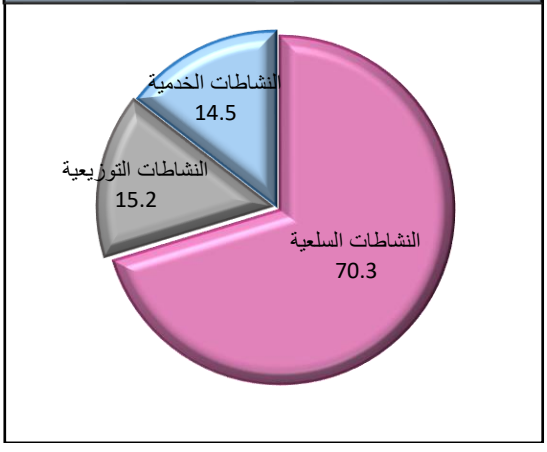

جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة للفصل الثاني حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية) (مليون دينار)				
النشاطات الاقتصادية	Q2 2023	Q2 2024	مُعدّل النمو %	الاهمية النسبية %
النشاطات السلعية	34,420,512	40,048,206	16.3	70.3
النشاطات التوزيعية	8,903,479	8,648,983	-2.9	15.2
النشاطات الخدمية	8,271,152	8,286,009	0.2	14.5
المجموع	51,595,143	56,983,198	13.7	100

2. التضخم

سجّل مُعدّل التضخم العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق خلال الفصل الثاني لعام 2024 نسبة (3.4%) على أساس سنوي، إذ بلغ (106.7) نقطة في الفصل الثاني 2024 مقابل (103.2) نقطة في ذات الفصل من العام السابق، ويعزى هذا إلى ارتفاع جميع فقراته.

سجّل الرقم القياسي بعد استبعاد فقرتي (الفواكه والخضروات والمشتقات النفطية) ارتفاعًا بنسبة (3.9%) على أساس سنوي، إذ سجّل (107.4) نقطة للفصل الثاني عام 2024 مقابل (103.4) نقطة لذات الفصل من عام 2023 كما في الشكل (5).

ساهمت مجاميع سلّة المستهلك في ارتفاع مُعدّلات التضخم خلال هذا الفصل ليبلغ أعلى ارتفاع لها في فقرة التبغ لتسجّل (23.4%) بالمرتبة الاولى وجاءت فقرة الترفيه والثقافة بالمرتبة الثانية لتبلغ (8.2%)، الاتصالات بالمرتبة الثالثة بنسبة (6%) ، المطاعم بنسبة (5.8%)، فقرة (السكن، المياه، الكهرباء، الغاز) بنسبة (5.4%)، فيما سجّلت فقرة السلع والخدمات المتنوعة (5.2%)، كذلك سجّلت فقرة التعليم نسبة (4.3%)، فيما سجلت فقرتي التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة،الملابس والاحذية بنسبة (2.2%) لكل منهما للفصل الثاني عام 2024، فيما سجّلت فقرة الاغذية والمشروبات غير الكحولية معدل تضخم بلغ (2.1%) مقارنة بذات الفصل من العام السابق، وسجلت فقرة الصحة أدنى نسبة تضخم بلغت (1.8%) كما موضح في **الشكل (6)**.

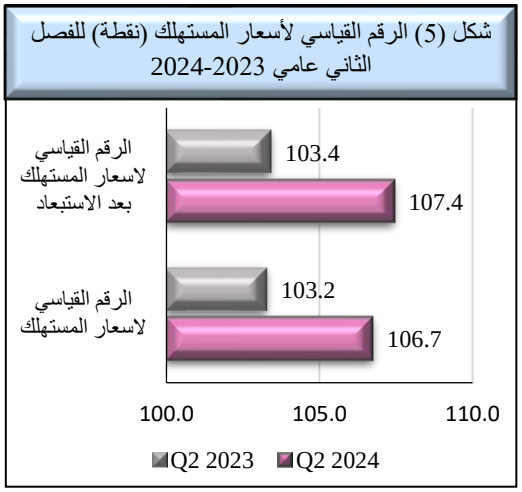

شكل (6) معدل التضخم بحسب المجاميع الرئيسة للرقم القياسي لأسعار المستهلك للفصل الثاني 2024 (%)

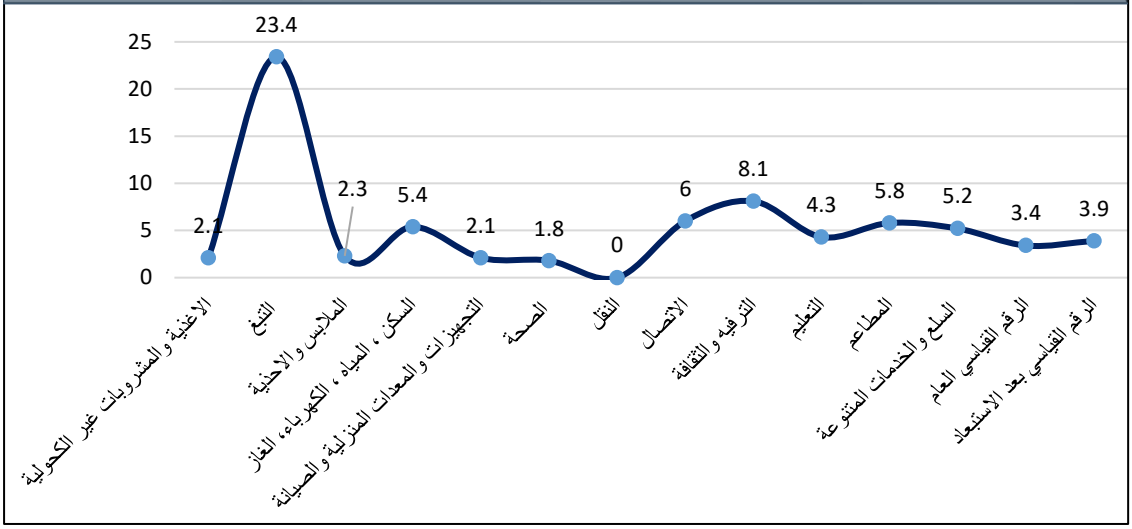

➢ السلع غير القابلة للمتاجرة

احتلت فقرة امدادات المياه والكهرباء المرتبة الاولى بارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث بلغت نسبتها (34.8%) خلال الفصل الثاني عام 2024، تلتها فقرة الترفيه والثقافة المرتبة الثانية بنسبة (8.1%) وإحتلت فقرة صيانة و خدمات السكن المرتبة الثالثة بنسبة (7.6%) ثم فقرة الاتصال بنسبة (6.0%)، بينما سجلت فقرتي الايجار والصحة أدنى معدلات التضخم حيث بلغت (1.1%)، (1.8%)على التوالي أماً فقرة النقل لم تشهد تغيّر في هذا الفصل.

جدول رقم (5) الرقم القياسي لاسعار المستهلك للسلع غير قابلة للمتاجرة للفصل الثاني (2023 -2024)

السلع غير قابلة للمتاجرة	Q2 2023	Q2 2024	التضخم %
الايجار	101.5	102.6	1.1
صيانة وخدمات السكن	107.9	116.1	7.6
امدادات المياه والكهرباء ، الغاز	67.1	90.5	34.8
الصحة	104.8	106.7	1.8
النقل	108.0	108.1	0.0
الاتصال	92.8	98.4	6.0
الترفيه والثقافة	104.3	112.7	8.1
التعليم	102.6	107.0	4.3
المطاعم	106.8	113.0	5.8
السلع والخدمات المتنوعة	105.9	111.4	5.2

➢ السلع القابلة للمتاجرة

إحتلت فقرة التبغ المرتبة الاولى بارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث بلغت نسبتها (23.4%) تلتها فقرتي (الملابس والاحذية والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة) بالمرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها (2.2%)، ثم جاءت فقرة الاغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة (2.1%)، بينما سجلت فقرة الوقود (البنزين والنفط والغاز) ادنى معدلات حيث بلغت نسبتها (1.1%).

جدول رقم (6) الرقم القياسي لاسعار المستهلك للسلع القابلة للمتاجرة للفصل الثاني (2023 -2024)

السلع القابلة للمتاجرة	Q2 2023	Q2 2024	التضخم %
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	105.4	107.6	2.1
التبغ	100.6	124.1	23.4
الملابس والاحذية	107.2	109.6	2.2
الوقود (البنزين والنفط والغاز)	98.9	100.0	1.1
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	106.6	108.9	2.2

شكل (7) معدل التضخم للسلع غير قابلة للمتاجرة
للفصل الثاني 2023-2024

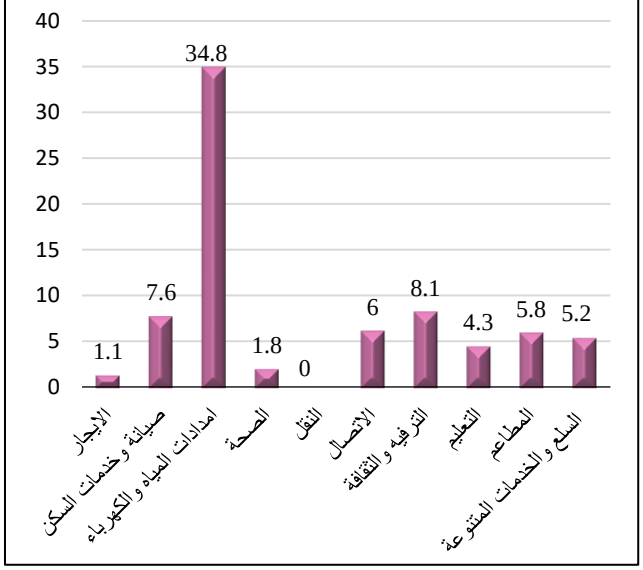

شكل (8) معدل التضخم للسلع القابلة للمتاجرة
للفصل الثاني 2023-2024

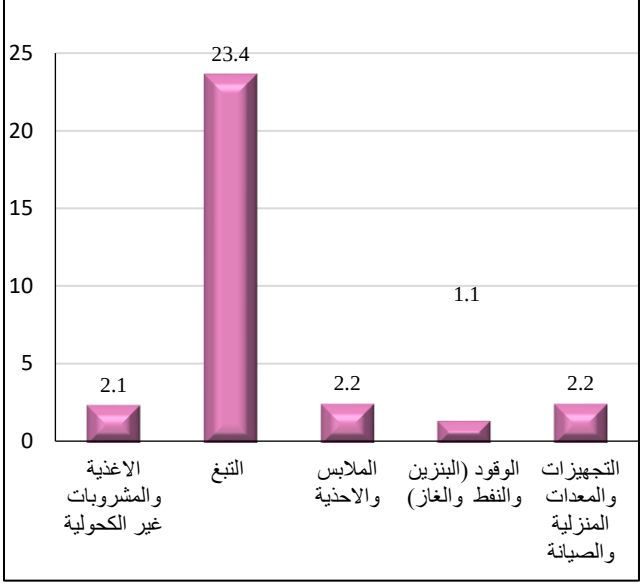

إطار (1)

من المتوقع أن ينحفض التضخم العالمي إلى (5.9%) في عام 2024 و (4.5%) في عام 2025 في ظل ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية التي حددتها البنوك المركزية لمكافحة التضخم وسحب الدعم المالي في سياق ارتفاع الديون الذي يؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي.

توقع البنك الدولي أن يصل معدل النمو في العراق في عام 2025 و 2026 إلى (3.8%) و (5.3%) وإنّ الانتعاش التدريجي في قطاع النفط مطلع عام 2025 سيعزز النمو الاقتصادي بعد إنكماش الانتاج في عام 2024.

توقع البنك الدولي أيضًا أن النمو العالمي ثابتًاعند (2.6%) في عام 2024 قبل أن يرتفع إلى (2.7%) في المتوسط في الفترة 2025-2026، وهو أقل بكثير من المتوسط البالغ (3.1%) في العقد السابق ويعود سبب ذلك إلى تفشي جائحة كورونا. من المتوقع أن تنمو الاقتصادات النامية بنسبة (4%) في المتوسط خلال الفترة 2024-2025 وهو أبطأ قليلًا مما كانت عليه في عام 2023 ومن المتوقع أن يتسارع النمو في الاقتصادات منخفضة الدخل ليصل إلى (5%) في عام 2024 بعد أن سجل ارتفاعًا من (3.8%) في عام 2023 عن ما سجل في الاقتصادات المتقدمة، كما ان من المتوقع أن يظل معدل النمو ثابتًا عند (1.5%) في عام 2024 قبل أن يرتفع إلى (1.7%) في عام 2025.

1. التطوّرات النقدية:

1.1 عرض النقد بالمفهوم الضيق M1

سجّل رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق نهاية الفصل الثاني 2024 ارتفاعًا بنسبة (1.6%) ليسجّل (158,282) مليار دينار مقابل (155,769) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزَى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في كُلٍّ من الودائع الجارية والعملة خارج البنوك بنسبة (2.3%) و(1.1%) على التوالي. بالمقابل استمرت نسب المساهمة قريبة من نسب العام السابق لتسجل (40.8%)، (59.2%) على التوالي.

2.1 عرض النقد بالمفهوم الواسع M2

ارتفع رصيد عرض النقد بالمعنى الواسع M2 نهاية الفصل الثاني 2024 بنسبة (0.8%) إذ بلغ (179,110) مليار دينار، مقابل (177,771) مليار دينار للفصل ذاته من العام السابق، وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (1.6%) فيما انخفضت الودائع الأُخرى (الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (5.3%) والتي شكلت من إجمالي عرض النقد الواسع ما نسبته (11.6%)، إذ تعتبر هذه النسبة منخفضة وهو ما يجعل قرارات وإجراءات البنك المركزي أقل فاعلية كون النسبة الاكبر من عرض النقد خارج البنوك.

شكل (9) عرض النقد M1 وM2 للفصل الثاني عامي 2023-2024 (مليار دينار)

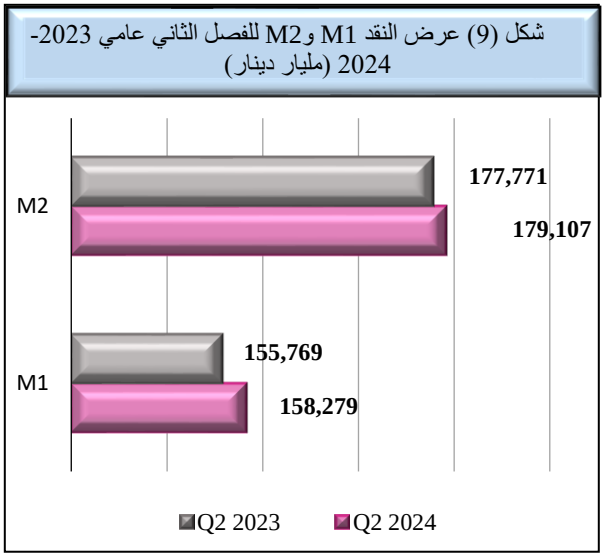

3.1 الاحتياطيات الأجنبية

سجل رصيد الاحتياطيات الاجنبية نهاية الفصل الثاني لعام 2024 ارتفاعًا بنسبة (0.12%) ليبلغ (142.274) مليار دينار مقابل (142.105) مليار دينار للفصل ذاته من العام السابق وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الذهب بنسبة (38.21%) وكذلك ارتفاع النقد الاجنبي في خزائن البنك المركزي بنسبة (187.29%) فيما انخفضت الارصدة في البنوك الاجنبية بنسبة (3.99%).

فيما يخص مؤشرات كفاية الاحتياطي فقد سجّل مؤشر نسبة الاحتياطيات الاجنبية إلى عرض النقد الواسع نسبة (79.4 %) وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية والبالغة (20%) فيما سجلت نسبة الاحتياطيات الاجنبية إلى العملة المصدرة البالغة (102,312) مليار دينار(139.1%) ، ممّا يشير إلى وجود احتياطيات كافية لدعم اجراءات السياسة النقدية.

جدول رقم (7) مكونات الاحتياطي الاجنبي للفصل الثاني 2023-2024 (مليار دينار)			
اسم المؤشر	Q2 2023	Q2 2024	معدل النمو %
الاحتياطيات الاجنبية	142,105	142,274	0.12
الذهب	10,653	14,724	38.21
الارصدة في البنوك المركزية	130.752	125,539	3.99-
النقد الاجنبي في خزائن البنك	700	2011	187.29

شكل (10) نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى العملة المصدرة و M2للفصل الثاني عام 2024

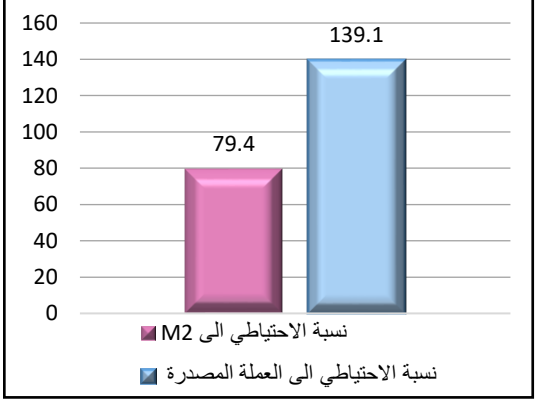

2. أدوات السياسة النقدية

1.2 نافذة بيع العملة الاجنبية

سجلت الكميات المباعة من الدولار الأمريكي من النقد والحوالة وتعزيز رصيد العملات الاخرى عبر نافذة بيع العملة في البنك المركزي خلال الفصل الثاني 2024 ارتفاعًا بنسبة (30.8%) لتبلغ (17.130) مليار دولار مقابل (13.097) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق وجاءت الزيادة نتيجًة لارتفاع مبيعات العملات الاخرى المقومة بالدولار بنسبة (481.6%) حيث بلغت (12.708) مليار دولار مقابل (2.185) مليار دولار للفصل ذاته من العام السابق، في حين انخفضت مبيعات البنك من الحوالة بنسبة (57.8%) إذ انخفضت الكميات المباعة إلى (3.545) مليار دولار للفصل الثاني من عام 2024 مقابل (8.397) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق ،وهذا ناجم عن الآلية الجديدة للتحويلات الخارجية التي تعزز دور المصارف في تمويل التجارة والتحويلات وبقاء البنك المركزي العراقي كمراقب فقط بالمقابل انخفضت مبيعات النقد بنسبة (65.1%) لتبلغ (877) مليون دولار للفصل الثاني من عام 2024 مقابل (2.515) مليار دولار للفترة ذاتها في العام السابق نتيجة تنظيم عملية البيع النقدي عن طريق المنصة الجديدة والتي تعزز الطلب الفعلي على الدولار النقدي.

سجّلت مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية خلال الفصل الثاني 2024 ارتفاعًا بنسبة (56.5 %) إذ بلغت (18.000) مليار دولار، مقابل (11.500) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق.

جدول رقم (8) مبيعات ومشتريات النافذة للفصل الثاني 2024-2023 (مليار دولار)			
اسم المؤشر	Q2 2023	Q2 2024	معدل النمو %
مبيعات النافذة	13,097	17,130	30,8
مشتريات النافذة	11,500	18,000	56,5

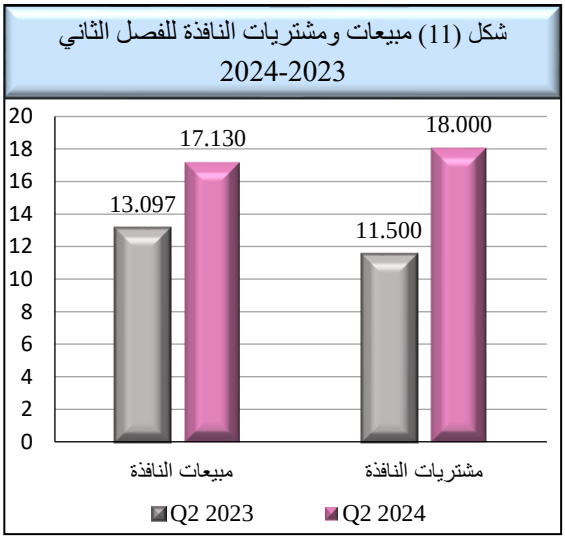

2.2 الاحتياطي الإلزامي

سجّل رصيد الاحتياطي الإلزامي للمصارف التجارية في الفصل الثاني لعام 2024 ارتفاعًا ملحوظًا بلغت نسبته(17.3%) إذ بلغ (21) ترليون دينارمقابل (17.9) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق وهذا ناجم عن زيادة رصيد الودائع لدى المصارف العاملة في العراق لهذا الفصل مقارنة بذات الفصل من العام السابق بنسبة (3.7%) وارتفع رصيد الاحتياطي الإلزامي لدى المصارف الحكومية بنسبة (17.6%) والتي تشكّل (87%) من إجمالي رصيد الاحتياطي نتيجة رفع نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع الحكومية لتبلغ (22%)، فضلاً عن زيادة رصيد الاحتياطي من المصارف الأهلية بنسبة (18.5%) والتي تشكّل (13%) من اجمالي رصيد الاحتياطي الالزامي.

إطار (2)

وفق قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي رقم (63) لسنة 2024 في 2024/4/8 تقرر رفع نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع الحكومية بنوعيها الجاري والآجلة للقطاع المصرفي لتكون (22%) بدلاً من (18%) للودائع الجارية و(13%) للودائع الآجلة بالدينار العراقي.

3.2 منتجات البنك المركزي العراقي

حوالات البنك المركزي

أوقف البنك المركزي العراقي العمل خلال هذا العام باصدار الحوالات بجميع المدد باستثناء الحوالات لمدة (14) يوم حيث بلغ رصيدها (22.1) ترليون دينار والذي قام باصدارها خلال هذا الفصل من عام 2024.

1. القدرة الرأسمالية

سجّل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق في الفصل الثاني لعام 2024 ارتفاعًا بنسبة (11.7%) لتبلغ (20.0) ترليون دينار مقابل (17.9) ترليون دينار للفصل ذاته من العام السابق إذ ارتفعت رؤوس أموال المصارف الخاصة بنسبة (12.1%) والمصارف الحكومية بنسبة (11.1%).

بلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الخاصة (75.0%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، فيما بلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الحكومية (25.0%).

2. الودائع المصرفية

ارتفع رصيد الودائع لدى المصارف التجارية في الفصل الثاني من عام 2024 بنسبة (3.8%) لتبلغ (129.9) ترليون دينار مقابل (125.2) ترليون دينار لذات الفصل من عام 2023، إذ ارتفعت الودائع الجارية بنسبة (6.7%)، ويعزى هذا إلى ارتفاع النفقات العامة، والتي تحوّل إلى المصارف على شكل ودائع جارية، كما انخفضت كل من الودائع الثابتة وودائع التوفير بنسبة (12.5%)، (4.1%) على التوالي.

حيث ساهمت الودائع الجارية بنسبة (141.4%) في معدل النمو للفصل الثاني 2024، في حين أسهمت ودائع التوفير والودائع الثابتة بنسبة سالبة بلغت (14.5%) و (26.9%) على التوالي، وهو ما يوضح سيطرة الودائع الجارية على هيكل ودائع القطاع المصرفي بنسبة (80.5%) مقابل (12.5%) للتوفير و (7%) للثابتة.

شكل (12) رصيد الودائع حسب النوع للفصل الثاني عامي 2023-2024 (ترليون دينار)

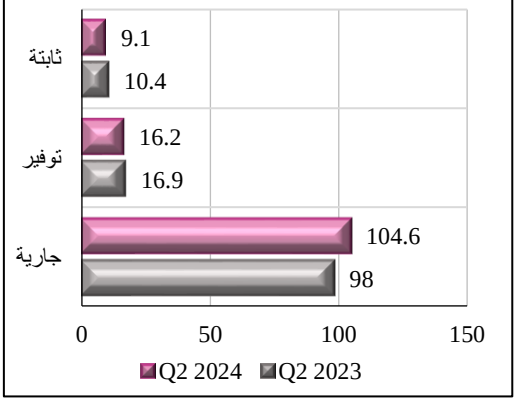

أما على مستوى **المصارف الحكومية** فسجلت معدل نمو بلغ (1.5%) خلال الفصل الثاني 2024 مقارنة بذات الفصل من عام 2023 نتيجة نمو الودائع الجارية بنسبة (4%) بالرغم من انخفاض ودائع التوفير والودائع الثابتة بنسبة (2.8%) و(17.3%) على التوالي.حيث ساهمت الودائع الجارية بنسبة (211.9%) في معدل النمو للفصل الثاني 2024، في حين أسهمت ودائع التوفير والودائع الثابتة بنسبة سالبة بلغت(25.2%) و (86.7%) على التوالي.

شكل (13) رصيد الودائع للمصارف الحكومية حسب النوع للفصل الثاني عامي 2023-2024 (ترليون دينار)

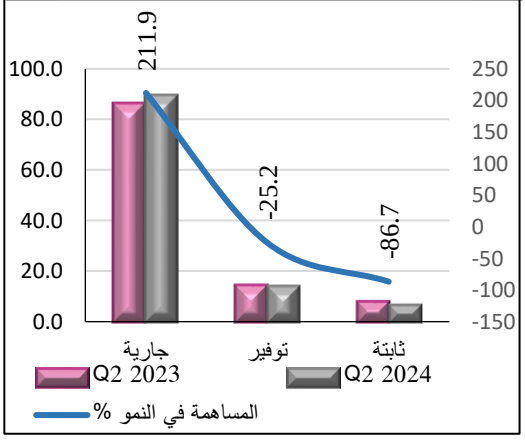

أما على مستوى **المصارف الاهلية** فسجلت معدل نمو بلغ (15%) خلال الفصل الثاني 2024 مقارنة بذات الفصل من عام 2023 نتيجة نمو الودائع الجارية بنسبة (26.4%) والودائع الثابتة بنسبة (7.8%)، في حين انخفضت ودائع التوفير بنسبة (9.5-%)، حيث ساهمت الودائع الجارية في نمو الودائع بنسبة (103.3%) وبنسبة (5.5%) للودائع الثابتة، في حين اسهمت ودائع التوفير بنسبة سالبة بلغت(8.7%).

شكل (14) رصيد الودائع للمصارف الاهلية حسب النوع للفصل الثاني عامي 2023-2024 (ترليون دينار)

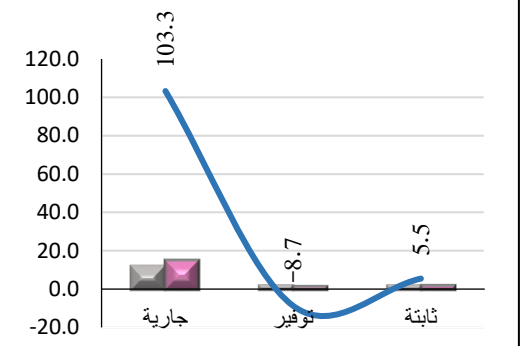

جدول (9) رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حسب النوع والقطاع للفصل الثاني عامي 2023-2024
(مليون دينار)

	جارية		توفير		ثابتة	
	Q2 2023	Q2 2024	Q2 2023	Q2 2024	Q2 2023	Q2 2024
الحكومة المركزية	34,864,059	39,995,170	57	30.00	5,392,100	4,630,365
المؤسسات العامة	28,122,408	27,890,013	27,710	28,193	2,238,361	1,464,545
القطاع الخاص	35,019,098	36,731,802	16,846,998	16,168,653	2,723,463	3,003,608
المجموع	98,005,565	104,616,985	16,874,765	16,196,876	10,353,924	9,098,518

3. **<u>الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية</u>**

سجّل رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق نهاية الفصل الثاني 2024 ارتفاعًا بنسبة (13.7%) ليبلغ (72.1) ترليون دينار مقابل (63.4) ترليون دينار قياسًا بذات الفصل من العام السابق ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع كل من رصيد الائتمان الممنوح إلى الحكومة المركزية والقطاع الخاص بنسبة(24.7%)،(8.4%) وانخفاض رصيد المؤسسات العامة بنسبة (3.3%) وهو ما يوضح سيطرة الحكومة المركزية على الائتمان حيث ساهمت بنسبة (64%) في معدل النمو للفصل الثاني 2024، وأسهم القطاع الخاص بنسبة (36.9%) في حين أسهمت المؤسسات العامة بنسبة سالبة بلغت (0.9%) كما في **الشكل (15)**.

شكل (15) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للفصل الثاني عامي 2023-2024 (ترليون دينار)

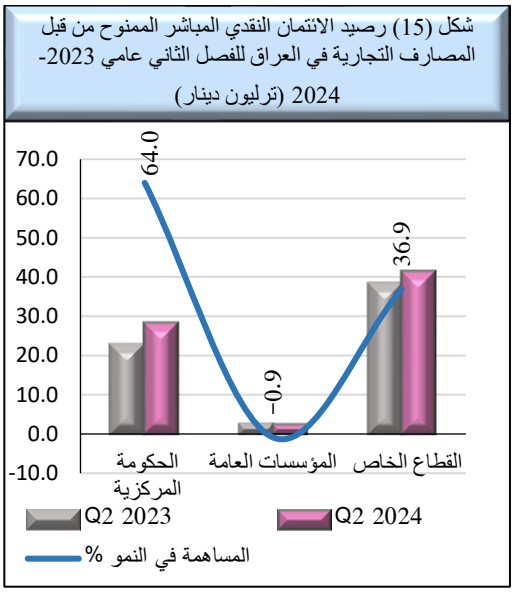

أما على مستوى **المصارف الحكومية** فسجل رصيد الائتمان معدل نمو بلغت نسبته (14.1%) خلال الفصل الثاني 2024

مقارنة بذات الفصل من عام 2023 نتيجة نمو الائتمان الممنوح للحكومة المركزية والقطاع الخاص بنسبة (24.7%)،(6.9%) على التوالي بالرغم من انخفاض الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة بنسبة (3.2%)، حيث ساهمت الحكومة المركزية والمؤسسات العامة بنسبة (75.2%)،(25.9%)على التوالي في معدل النمو للفصل الثاني 2024، في حين اسهمت المؤسسات العامة بنسبة سالبة بلغت(1.1%).

شكل (16) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف الحكومية في العراق للفصل الثاني عامي 2023-2024 (ترليون دينار)

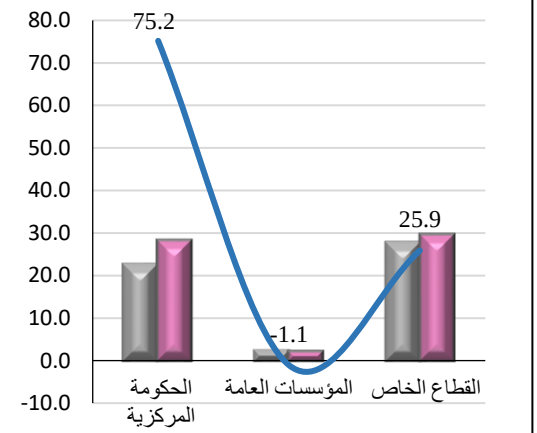

أما على مستوى **المصارف الاهلية** فسجل الائتمان الممنوح معدل نمو بلغ (11.4%) خلال الفصل الثاني 2024 مقارنة بذات الفصل من عام 2023 نتيجة نمو القطاع الخاص بنسبة (12.1%) بالرغم من انخفاض الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة والحكومة المركزية بنسبة (26.3%)،(100%) على التوالي.

ساهم القطاع الخاص بنسبة (105.6%) في معدل النمو للفصل الثاني2024، في حين أسهمت كل من الحكومة المركزية والمؤسسات العامة بنسبة سالبة بلغت (5.6%)، (0.03%) على التوالي.

شكل (17) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف الاهلية في العراق للفصل الثاني عامي 2023-2024 (ترليون دينار)

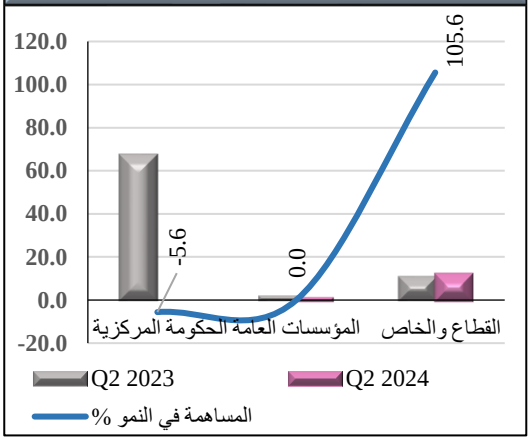

بالنسبة لرصيد الائتمان النقدي الممنوح حسب النوع للمصارف الحكومية نلاحظ ان الديون المتأخرة التسديد نهاية هذا الفصل سجّلت ارتفاعًا بنسبة (18.2%)، كما سجل رصيد القروض والسلف ارتفاعًا بنسبة (14.1%)، ويُعزَى هذا إلى استمرار مبادرات القروض الميسرة والقروض المخصصة لقطاعات معينة، وسجل رصيد الحسابات الجارية (المكشوف) ارتفاعًا بنسبة (9%) خلال هذا الفصل مقارنة بذات الفصل من عام 2023، في حين انخفض رصيد الأوراق التجارية المخصومة بنسبة (52.4%).

شكل (18)) تطوّر رصيد الائتمان النقدي حسب النوع للمصارف الحكومية للفصل الثاني عامي 2023-2024

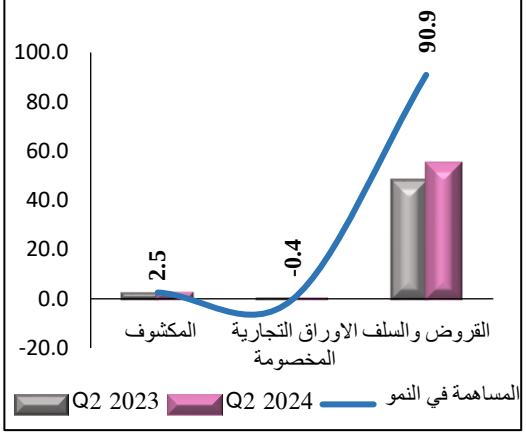

اما بالنسبة لرصيد الائتمان النقدي الممنوح حسب النوع للمصارف الاهلية فيلاحظ ان رصيد الأوراق التجارية المخصومة سجلت ارتفاعًا بنسبة (344.2%)، كما سجلت فقرة رصيد القروض والسلف ارتفاعًا بنسبة (21.4%)، وسجلت فقرة الديون المتأخرة التسديد نهاية هذا الفصل ارتفاعًا بنسبة (8.2%)، بينما انخفضت الحسابات الجارية (المكشوف) بنسبة (29.1%) خلال الفصل الثاني 2024 مقارنة بذات الفصل من عام 2023 **الجدول(10)**.

شكل (19)) تطوّر رصيد الائتمان النقدي حسب النوع للمصارف الاهلية للفصل الثاني عامي 2023-2024

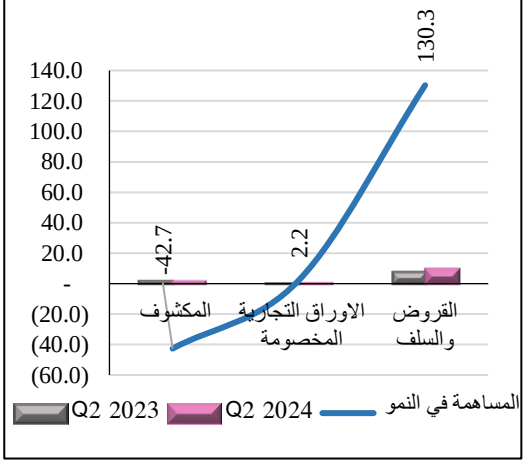

جدول (10) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع للفصل الثاني عامي 2023-2024 (مليون دينار)

	القروض والسلف		ديون متأخرة التسديد		الحسابات الجارية (المكشوف)		الاوراق التجارية المخصومة	
	Q2 2023	Q2 2024	Q2 2023	Q2 2024	Q2 2023	Q2 2024	Q2 2023	Q2 2024
الحكومة المركزية	21,233,766	26,688,031	695	69,158	1,479,167	1,509,241	18,121	-
المؤسسات العامة	2,320,592	2,239,402	70,831	70,649	90,949	91,379	-	-
القطاع الخاص	31,621,093	34,581,337	4,268,663	4,842,160	2,284,242	1,931,914	52,170	64,423
المجموع	55,175,451.00	63,508,770	4,340,189.00	4,981,967	3,854,358	3,532,534.00	70,291.00	64,423.00

4. **أسعار الفائدة**

سجّل متوسط فائدة الاقراض بالدينار للآجال من (سنة – خمس سنوات) خلال الفصل الثاني 2024 بالأسعار الفعلية والموزونة نسبة (8.0%)، (8.8%) على التوالي، وسجّل متوسط فائدة الايداع بالدينار لآجال من (سنة – خمس سنوات) بالأسعار الفعلية والموزونة خلال الفصل الثاني 2024 نسبة (5.4%)،(6.3%) على التوالي. في حين سجّل معدل سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض والايداع الفعلي لذات الأجل وللفصل الثاني 2024 نسبة (4.7%)،(2.1%) على التوالي، أما سعر الفائدة الموزون فقد سجّل (5.5%)،(3%) على التوالي. ونُلاحظ إن أسعار الفائدة الموزونة أعلى من الاسعار

الفعلية نتيجة إعطاء الأوزان الحقيقية لأسعار الفائدة بالاعتماد على حجم الودائع والائتمان.

وسجّل معامل الانتشار الفعلي والموزون بالدينار (2.6%)،(2.5%) على التوالي وهو أقل من النسبة المعيارية التي تتراوح بين (3-4%).

وسجّل متوسط فائدة الاقراض بالدولار للآجال من (سنة – خمس سنوات) خلال الفصل الثاني 2024 للأسعار الفعلية والموزونة نسبة (9.8%)، (6.3%) على التوالي.

وسجّل متوسط فائدة الايداع بالدولار لآجال من (سنة – خمس سنوات) للأسعار الفعلية والموزونة خلال الفصل الثاني 2024 نسبة (3.9%)،(4.2%) على التوالي.

فيما سجّل معامل الانتشار الفعلي والموزون بالدولار (5.9%)، (2.1%) على التوالي ويعد مرتفعًا على الفعلي قياسًا بالنسبة المعيارية البالغة (3-4%) ويُشير **الجدول (11)** ان متوسط سعر فائدة الودائع الفعلية والموزونة بالدينار اعلى من متوسط سعر فائدة الودائع بالدولار وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على الدينار لاغراض الإدخار قياسًا بالطلب على الدولار.

شكل (20) متوسط الفائدة على الاقراض والايداع الفعلي والموزون للفصل الثاني 2024 (بالدينار)

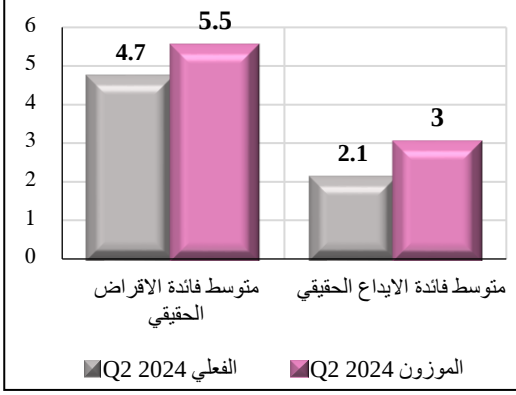

اطار (3)

تم اعتماد معدل الفائدة الموزون على الودائع والائتمان، من خلال الأوزان النسبية لنسب مساهمة كل مصرف من المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي في الائتمان والودائع لمعالجه التشوهات السعرية في معدلات الفائدة.

جدول (11) أسعار الفائدة للفصل الثاني 2024

الفقرات	Q2 2024 الموزون	Q2 2024 الفعلي
متوسط فائدة الاقراض بالدينار لاجل (1-5) سنوات	8.8	8.0
متوسط فائدة الايداع بالدينار لاجل (1-5) سنوات	6.3	5.4
معامل الانتشار متوسط الفائدة بالدينار	2.5	2.6
متوسط فائدة الاقراض الحقيقي	5.5	4.7
متوسط فائدة الايداع الحقيقي	3	2.1
معدل التضخم	3.3	3.3
متوسط فائدة الاقراض بالدولار لاجل (1-5) سنوات	6.3	9.8
متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لاجل (1-5) سنوات	4.2	3.9
معامل الانتشار متوسط الفائدة بالدولار	2.1	5.9

المصدر: *تم الاعتماد على اسعار الفائدة الموزونة على تقرير هيكل اسعار الفائدة الموزونة على الودائع والائتمان للمصارف التجارية والاختصاصية للنصف الاول عام 2024.

مبادرات البنك المركزي العراقي

أ- مبادرات البنك المركزي الممنوحة للمصارف المتخصصة للفصل الثاني 2024

استمر البنك المركزي العراقي في مبادراته لدعم القطاع الخاص وتحفيز النمو الاقتصادي ليبلغ إجمالي المبلغ الممنوح (4.6) مليار دينار وتوزعت بين المصرف الزراعي والمصرف الصناعي حيث بلغت (0.058) مليار دينار و(4.541) مليار دينار على التوالي، في حين لم تمنح مبالغ المبادرة للمصرف العقاري وصندوق الاسكان العراقي خلال هذا الفصل.

جدول (12) مبادرات البنك المركزي الممنوحة للمصارف المتخصصة للفصل الثاني 2024
(مليار دينار)

المصارف	Q22023	Q22024
الزراعي	-	0.058
العقاري	331	-
الاسكان	360	-
الصناعي	10	4.541
مجموع	701	4.600

ب- مبادرة الـ (4) ترليون دينار

بلغ رصيد المبادرة الممنوحة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (2,170) مليار دينار خلال الفصل الثاني عام 2024، علمًا إنه لم يتم صرف مبالغ للمبادرة لتمويل مشاريع الأكثر من واحد مليار، سلف سكنية، وسلف ميسرة خلال هذا الفصل وكما في **الجدول** أدناه.

وقد بلغ رصيد المبلغ الممنوح من مبادرة الطاقة المتجددة لغاية الفصل الثاني من عام 2024 (232.7) مليون دينار أما المتبقي منها فقد بلغ (999.8) مليار دينار من المخصص البالغ (1) ترليون دينار.

جدول (13) مبادرة الـ (4) ترليون دينار
(مليار دينار)

المصرف	Q2 2023	Q2 2024
مشاريع الاكثر من واحد مليار	17.3	-
سلف سكنية	12.9	-
سلف ميسرة	-	-
مشاريع صغيرة ومتوسطة	1.2	2.2

1. الميزانية العامة

انخفض فائض الميزانية العامة بنسبة (21.1%) للفصل الثاني 2024 مقارنةً بذات الفصل من عام 2023، حيث سجّلت الميزانية العامة خلال الفصل الثاني 2024 فائضًا قدره (1.5) ترليون دينار، مقابل فائضًا بلغ (1.9) ترليون دينار لذات الفصل من عام 2023 **شكل (22)**.

شكل (21) إجمالي الإيرادات والنفقات للفصل الثاني عامي 2023-2024 (مليون دينار)

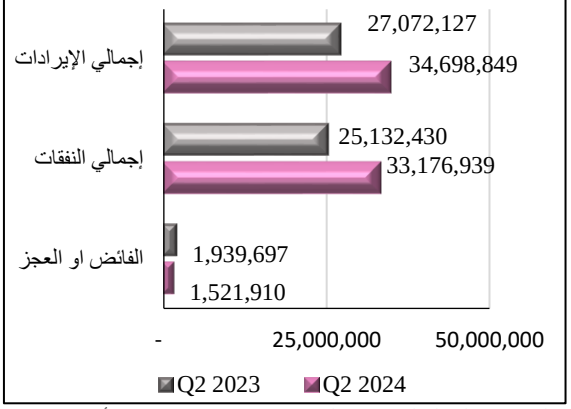

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالي.

1.1 الإيرادات العامة

سجّلت الإيرادات العامة للفصل الثاني من عام 2024 ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة (28.2%) بلغت قيمتها (34.7) ترليون دينار مقابل (27.1) ترليون دينار خلال الفصل ذاته من عام 2023، نتيجة ارتفاع الفقرات المكوّنة لها، لاسيما **الإيرادات النفطية والثروات المعدنية** بنسبة (21.0%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالميًا، إذ شكلت الإيرادات النفطية نسبة (89.4%) من إجمالي الإيرادات العامة وسجلت **الايرادات الاخرى** نموًا بنسبة (317.6%) **والضرائب على الدخول والثروات** بنسبة (56.8%)، أمّا **الضرائب السلعية ورسوم الانتاج** فقد ارتفعت بنسبة (272.1%)، مما يعني تحسن الجباية الضريبية إلى جانب زيادة في النشاط الاقتصادي خلال الفصل الثاني 2024 مقارنة مع الفصل ذاته من عام 2023، وعلى الرغم من الارتفاع الحاصل في الضرائب، إلا أنها لازالت تشكّل نسبة منخفضة من إجمالي الايرادات، كما ارتفعت **الرسوم** بنسبة (36.4%).

إطار (4)

سجل مجموع الضرائب على الدخول والثروات، الضرائب السلعية ورسوم الانتاج مساهمة بنسبة (4.8%) من الايرادات العامة للفصل الثاني 2024، بعد ان كانت تسهم بنسبة (2.8%) لذات الفصل من عام 2023، الأمر الذي يشير إلى تحسن هذه النسبة.

وعلى الرغم من ذلك، لم تصل النسبة أعلاه الى ما جاء في الموازنة العامة (2023 – 2024 – 2025) والبالغة (6.8%).

أسهمت الايرادات النفطية والثروات المعدنية بنسبة (70.7%) في نمو الايرادات تلتها فقرة الايرادات الاخرى بنسبة (10%). يلحظ مما ذُكر انخفاض مساهمة الإيرادات النفطية والثروات المعدنية خلال الفصل الثاني من عام 2024 مقارنة بذات الفصل من عام 2023، نتيجة نمو مكوّنات الإيرادات العامة بنسبة أعلى من نمو الايرادات النفطية والثروات المعدنية، **جدول (14)**.

جدول (14) الإيرادات العامة للفصل الثاني عامي 2023-2024 (مليون دينار)					
الإيرادات	Q2 2023	Q2 2024	معدل النمو %	نسبة المساهمة % Q2 2024	نسبة المساهمة % في النمو Q2 2024
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	25,634,854	31,024,049	21.0	89.4	70.7
الضرائب على الدخول والثروات	541,631	849,223	56.8	2.5	4.0
الضرائب السلعية ورسوم الانتاج	218,008	811,130	272.1	2.3	7.8
الرسوم	311,037	424,131	36.4	1.2	1.5
حصة الموازنة من ارباح القطاع العام	133,738	180,387	34.9	0.5	0.6
الإيرادات الرأسمالية	20,123	48,702	142.0	0.2	0.4
الإيرادات التحويلية	-26,955	360,258	-	1.0	5.1
الإيرادات الأخرى	239,691	1,000,969	317.6	2.9	10.0
المجموع	27,072,127	34,698,849	28.2	100.0	100.0

1.2 النفقات العامة

ارتفع حجم النفقات العامة خلال الفصل الثاني من عام 2024 مقارنة بنفس الفصل من عام 2023، بسبب الارتفاع الحاصل في النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، وكما في أدناه:

أ- النفقات الجارية:

تعبر النفقات الجارية عن النفقات الاعتيادية المتكررة سنويًا والتي تتعلق بالنفقات التشغيلية مثل الرواتب والأجور والمستلزمات السلعية وغيرها، وقد شكلت النفقات الجارية نسبة (88.1%) من إجمالي الإنفاق العام خلال الفصل الثاني من عام 2024، في حين كانت هذه النسبة (87.5%) خلال نفس الفصل من عام 2023، وبالرجوع إلى تفاصيل النفقات العامة، فقد سجّلت معدلات النمو ارتفاعًا لجميع الفقرات باستثناء فقرة الالتزامات والمساهمات والتي سجلت انخفاضًا بنسبة (85.0%) للفصل الثاني من عام 2024 مقارنة بالفصل ذاته من العام 2023، في حين ارتفعت فقرة الرواتب والأجور بنسبة (36.9%) بسبب زيادة التوظيف الحكومي، أمّا الرعاية الاجتماعية فارتفعت بنسبة (3.6%) نتيجة الاستمرار بشمول المستحقين.

شكل (22) النفقات الجارية للفصل الثاني عامي 2023-2024 (مليون دينار)

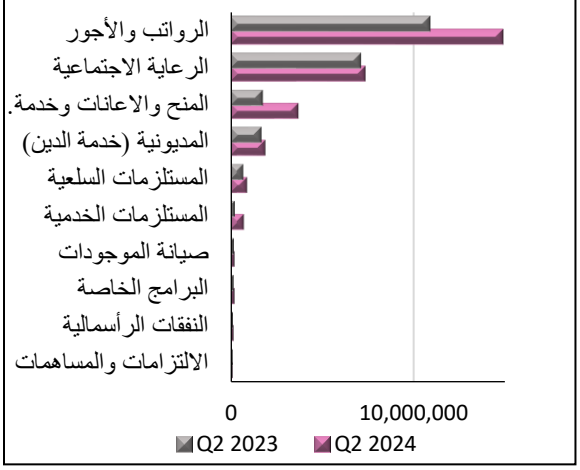

إطار (5)

وفق المادة (52) من قانون الموازنة العامة الثلاثية 2023-2025 ''تصرف منحة مالية شهرية للطلبة والتلاميذ من ذوي الاسر المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية بحسب المبالغ المنصوص عليها في قانون منحة تلاميذ وطلبة المدارس الحكومية رقم (3) لسنة (2014) وقانون منحة طلبة الجامعات والمعاهد العراقية الحكومية رقم (63) لسنة (2012) من تخصيصات وزارتَي (التربية، التعليم العالي والبحث العلمي)''

فيما يخص نسبة مساهمة مكونات النفقات الجارية في نمو النفقات الجارية، فقد ساهمت فقرة الرواتب والأجور بنسبة (55.2%)، في حين أسهمت فقرة المنح والاعانات والفوائد بنسبة (27.1%)، أما المستلزمات الخدمية فأسهمت بنسبة (6.9%)، أما بقية الفقرات فأسهمت بنسبة (10.8%). **جدول (15)**.

شكل (23) نسبة مساهمة مكونات النفقات الجارية في نمو النفقات الجارية للفصل الثاني 2024(%)

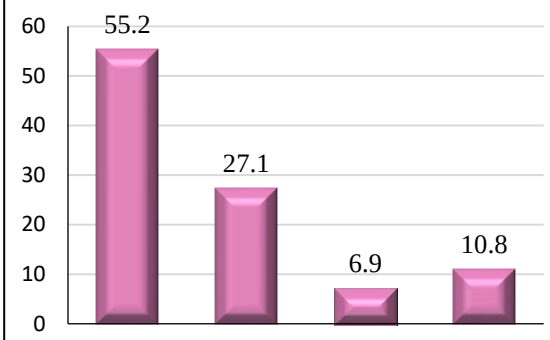

جدول (15) النفقات الجارية للفصل الثاني عامي 2023-2024
(مليون دينار)

النفقات الجارية	Q2 2023	Q2 2024	مُعدّل النمو %	المساهمة % Q2 2024	نسبة المساهمة في النمو %
الرواتب والأجور	10,813,002	14,803,909	36.9	50.7	55.2
الرعاية الاجتماعية	7,031,435	7,284,472	3.6	24.9	3.5
المنح والاعانات والفوائد	1,653,878	3,610,203	118.3	12.4	27.1
المديونية (خدمة الدين)	1,586,439	1,796,636	13.2	6.1	2.9
المستلزمات السلعية	589,453	803,396	36.3	2.7	3.0
المستلزمات الخدمية	133,412	629,077	371.5	2.2	6.9
صيانة الموجودات	79,661	111,639	40.1	0.4	0.4
البرامج الخاصة	60,946	121,612	99.5	0.4	0.8
النفقات الرأسمالية	37,413	60,522	61.8	0.2	0.3
الالتزامات والمساهمات والمساعدات الخارجية	12,165	1,819	-85.0	0.006	-0.1
المجموع	**21,997,804**	**29,223,285**	**32.8**	**100.0**	**100.0**

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

ب- النفقات الاستثمارية:

هي النفقات المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية السنوية والتي لا تعد متكررة، وقد شكّلت النفقات الاستثمارية نسبة (11.9%) من إجمالي الإنفاق العام، وهي نسبة متدنية، مما يعني أن الاقتصاد سيبقى في المرحلة الريعية، ورغم وجود نمو في النفقات الاستثمارية في الفترات السابقة، إلا أن الإيرادات غير النفطية لازالت تشكّل مساهمة منخفضة في إجمالي الإيرادات، ومن المعلوم أن النفقات الاستثمارية تسهم بتحريك الطلب داخل الاقتصاد من خلال خلق العرض للسلع المطلوبة ورفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

سجلت جميع القطاعات المكوّنة للنفقات الاستثمارية نموًا، باستثناء **قطاع النقل والمواصلات** والذي انخفض بنسبة (8.9%) خلال الفصل الثاني 2024 مقارنةً بذات الفصل من عام 2023، فيما سجّل **قطاع المباني والخدمات** نمو بنسبة (21.6%)، كون ان قطاع العقارات يشهد نشاطًا متزايدًا، امّا **القطاع الصناعي** فقد سجّل نموًا مرتفعًا بنسبة (135.8%) نتيجة التوجه الحكومي نحو دعم القطاع الصناعي، حيث نصّت المادة

30/ ثانيًا من قانون الموازنة العامة الاتحادية 2023-2025 رقم 13 لسنة 2023'' تلتزم الوزارات الاتحادية والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بشراء احتياجاتها من منتجات الصناعة المحلية في القطاع (العام والخاص والمختلط) على أن لا تقل نسبة القيمة المضافة التصنيعية الى هذه المنتجات عن (30%) (ثلاثين من المائة) بشرط توفر الجودة والمواصفات النوعية المعتمدة''

كما شهد قطاع التربية والتعليم نموًا بنسبة (21.3%)، وذلك بعد التوجه الحكومي لبناء مدارس، وذلك وفق ما جاء في الموازنة العامة للسنوات الثلاث (2023-2024-2025) في المحور الثاني/الاتفاقية العراقية الصينية، والذي تضمن بناء (1000) مدرسة نموذجية. أما القطاع الزراعي فقد حقق نموًا بنسبة (223.1%).

أمّا على مستوى نسب المساهمة، فقد إحتل قطاع المباني والخدمات المرتبة الأُولى في نسبة الاستحواذ على النفقات الاستثمارية بنسبة بلغت (49.3%)، فيما حقق قطاع النقل والمواصلات المرتبة الثانية بنسبة مساهمة (19.2%)، كما حقق القطاع الصناعي المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة بلغت (18.6%)، ثم قطاع التربية والتعليم بنسبة (11.3%) والقطاع الزراعي الذي لازال يشكّل النسبة الأدنى والبالغة (1.6%)، **الجدول (16)**.

شكل (24) النفقات الاستثمارية للفصل الثاني 2023-2024 (مليون دينار)

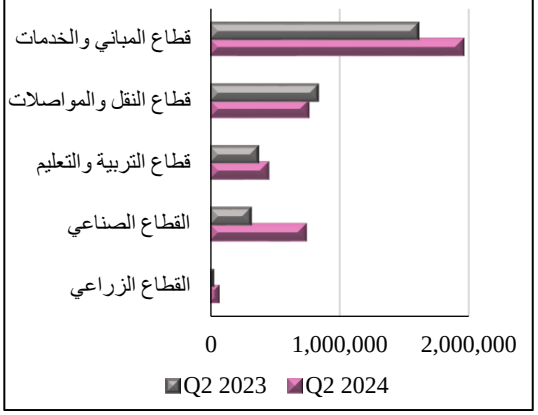

فيما يخص نسبة مساهمة مكوّنات النفقات الاستثمارية في نمو، فقد أسهم قطاع المباني والخدمات بنسبة (42.2%)، في حين أسهم القطاع الصناعي بنسبة (51.8%)، أما قطاع التربية والتعليم فقد أسهم بنسبة (9.5%)، في حين خفّض قطاع النقل والمواصلات النمو بنسبة (9.0%)، **جدول (16)**.

شكل (25) نسبة مساهمة مكونات النفقات الاستثمارية في نمو النفقات الاستثمارية للفصل الثاني 2024 (%)

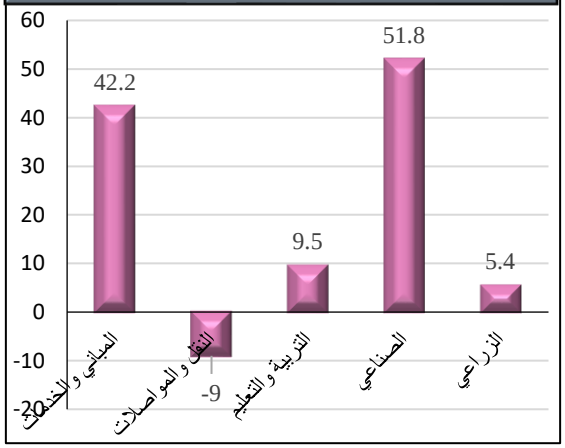

جدول (16) النفقات الاستثمارية للفصل الثاني عامي 2023-2024 (مليون دينار)					
القطاعات	Q2 2023	Q2 2024	مُعدّل النمو (%)	نسبة المساهمة Q2 2024 (%)	نسبة المساهمة في النمو (%)
قطاع المباني والخدمات	1,603,761	1,949,673	21.6	49.3	42.2
قطاع النقل والمواصلات	830,791	756,876	-8.9	19.2	-9.0
التربية والتعليم	367,619	445,824	21.3	11.3	9.5
القطاع الصناعي	312,452	736,653	135.8	18.6	51.8
القطاع الزراعي	20,003	64,628	223.1	1.6	5.4
المجموع	3,134,626	3,953,654	26.1	100.0	100.0

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

2. الدين العام الداخلي

شهد الدين العام الداخلي نهاية الفصل الثاني لعام 2024 ارتفاعًا بنسبة (12.2%) ليبلغ (78.2) ترليون دينار مقابل (69.7) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزَى هذا الارتفاع إلى ارتفاع فقرتي السندات وحوالات الخزينة للمصارف بنسبة (219% و 59.4%) على التوالي والتي تشكل نسبة (8.1%) و (11.6%) على التوالي ، في حين سجلت بقية الفقرات انخفاضًا وهي كل من فقرات قروض المؤسسات المالية، دين وزارة المالية ، حوالات مخصومة من البنك بنسبة (10.2%) و (19.3%) و (7.5%) على التوالي والتي تشكل مانسبته (18.7%) و (1.6%) و (52.3%) على التوالي من اجمالي الدين.

نلاحظ مما تقدم ان هناك تغير في نسب مساهمة بنود الدين حيث انخفضت مساهمة جميع البنود باستثناء بند حوالات الخزينة للمصارف وبند السندات الذي يعتبر مؤشر جيد يبين ان الحكومة بدأت تعتمد على الجمهور في تمويل العجز مما له اثر ايجابي على قناة العملة المصدرة من خلال الاعتماد على النقد المتداول في الاقتصاد.

جدول (17) الدين العام الداخلي للفصل الثاني عامي 2023-2024 (مليون دينار)				
الدين العام الداخلي	Q2 2023	Q2 2024	معدل النمو%	نسبة المساهمة % Q2 2024
قروض مؤسسات مالية	16,244,688	14,591,643	-10.2	18.7
قروض المصارف الحكومية	-	6,000,000	-	7.7
دين وزارة المالية	1,555,519	1,255,519	-19.3	1.6
حوالات مخصومة من البنك	44,202,392	40,893,142	-7.5	52.3
سندات	1,997,965	6,373,108	219	8.1
حوالات الخزينة للمصارف	5,677,734	9,050,552	59.4	11.6
إجمالي الدين العام الداخلي	**69,678,298**	**78,163,964**	**12.2**	**100**

شكل (26) الدين العام الداخلي للفصل الثاني عامي 2023-2024
(مليون دينار)

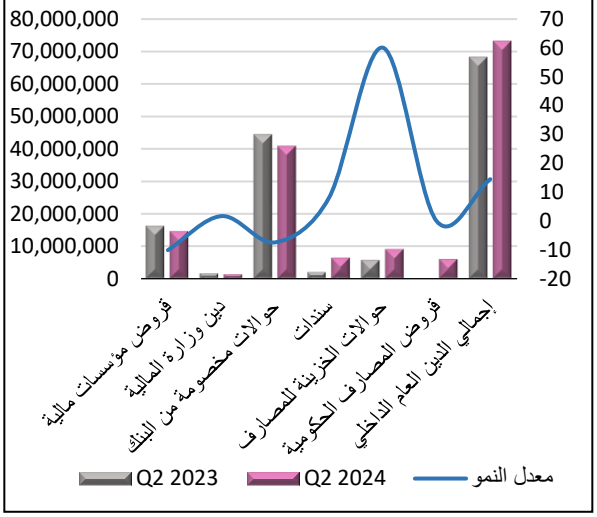

شكل (27) نسب مساهمة الدين العام الداخلي للفصل الثاني عام 2024 (%)

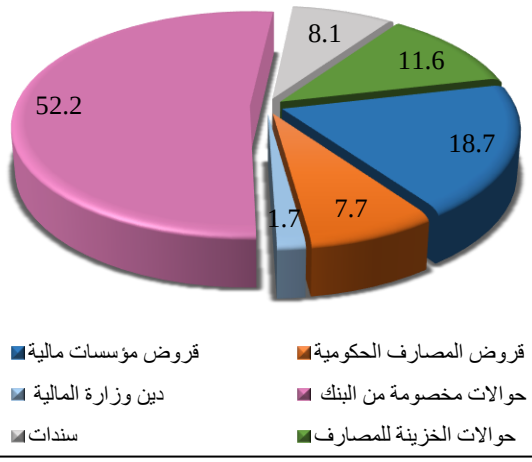

1. حجم التجارة

سجّل حجم التجارة الخارجية في العراق ارتفاعًا خلال الفصل الثاني من عام 2024 بنسبة (14.4%) حيث بلغ حجم التجارة (43,268) مليون دولار للفصل الثاني عام 2024 مقابل (37,820.9) مليون دولار لذات الفصل من عام 2023، ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع الصادرات والاستيرادات معاً قياسًا بذات الفصل من العام السابق بنسبة (12.9%)، (16.7%) على التوالي.

جدول (18) حجم التجارة للفصل الثاني عامي 2023-2024 (مليون دولار)

	Q2 2023	Q2 2024	مُعدّل النمو(%)
الصادرات	23,001.8	25,972.9	12.9
الاستيرادات	14,819.1	17,295.1	16.7
حجم التجارة	**37,820.9**	**43,268**	**14.40**

- الصادرات على أساس (FOB).
- الاستيرادات على أساس (CIF).

شكل (28) حجم التجارة للفصل الثاني عامي 2023-2024 (مليون دولار)

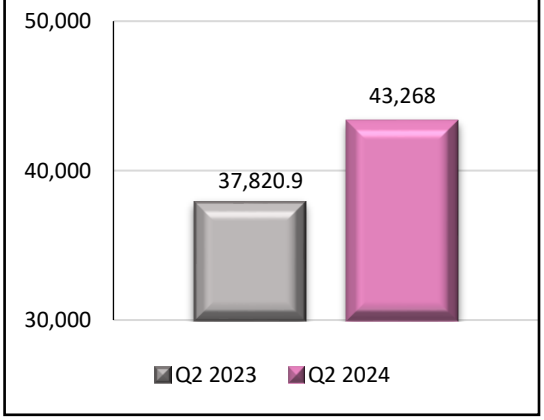

1.1 الصادرات

شهد إجمالي الصادرات ارتفاعًا بنسبة (12.9%) خلال الفصل الثاني عام 2024، لتبلغ (25,972.9) مليون دولار ، مقابل (23,001.8) مليون دولار لذات الفصل من عام 2023، ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع صادرات النفط الخام العراقي بنسبة (16.3%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال الفصل الثاني من عام 2024 إذ بلغت (81.3) دولار للبرميل، رغم القيود التي فرضتها منظمة أوبك على حصة إنتاج العراق من النفط بنحو (430) ألف برميل يوميًا وقد رفض العراق إجراء اي تخفيض إضافي لإنتاج النفط من جانب آخر استمرت صادرات النفط الخام بالهيمنة على هيكل الصادرات بنسبة مساهمة بلغت (97.3%) في حين شكلت صادرات المنتجات النفطية نسبة (2.0%) فيما شكّلت الصادرات الاخرى نسبة متدنية لا تتجاوز (0.7%) من إجمالي الصادرات ممّا يعزز صفة الريعية في الاقتصاد.

جدول (19) هيكل الصادرات للفصل الثاني عامي 2023-2024 (مليون دولار)

انواع الصادرات	Q2 2023	Q2 2024	مُعدّل النمو %	نسبة المساهمة %
النفط الخام	21,734.8	25,279.4	16.3	97.3
المنتجات النفطية	1,176.2	515.5	-56.2	2.0
الصادرات الاخرى	90.8	178.0	96.0	0.7
الصادرات الإجمالية	23,001.8	25,972.9	12.9	100.0

2.1 الاستيرادات

سجّلت الاستيرادات ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة (16.7%) خلال الفصل الثاني من عام 2024 لتبلغ (17,295.1) مليون دولار مقابل (14,819.1) مليون دولار لذات الفصل من العام السابق كون العراق بلد ريعي يعتمد على الصادرات النفطية في ايراداته ويستورد غالبية احتياجاته المحلية، وان ارتفاع الايرادات او انخفاضها يعمل على تغيير حجم الاستيرادات الاجمالية للبلد.

سجّلت الاستيرادات الرأسمالية أعلى معدل نمو للفصل الثاني خلال عام 2024 بنسبة (27.5%)، تلتها الاستيرادات الاستهلاكية بنسبة (24.6%) فيما انخفضت الاستيرادات الحكومية الاخرى بنسبة (90.6%) و استيرادات المنتجات النفطية بنسبة (40.3%) وتكاليف طبع العملة بنسبة (26.4%) إذ تعتبر تكاليف طبع العملة من الاستيرادات كون العملة لا يتم طبعها محليًا كما موضح في **الجدول (20)**.

جدول (20) هيكل الاستيرادات للفصل الثاني عامي 2023-2024 (مليون دولار)

أنواع الاستيرادات	Q22023	Q2 2024	معدل النمو %	نسبة المساهمة %
الاستيرادات االرأسمالية	8,027.5	10,231.1	27.5	**59.2**
الاستيرادات الاستهلاكية	4,892.1	6,095.3	24.6	35.2
استيرادات المنتجات النفطية	1,560.9	932.4	-40.3	**5.4**
الاستيرادات الحكومية الاخرى	331.4	31.0	-90.6	0.2
تكاليف الطبع	7.2	5.3	-26.4	0.03
الاستيرادات الإجمالية	14,819.1	17,295.1	16.7	**100**

أمّا فيما يخص تحليل نسبة المساهمة لهيكل الاستيرادات، نلحظ أن الاستيرادات الرأسمالية تحتل المرتبة الأُولى لتشكّل (59.2%)، و الاستيرادات الاستهلاكية المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (35.2%)، فيما جاءت استيرادات المنتجات النفطية بلمرتبة الثالثة لتشكّل ما نسبته (5.4%)، بينما شكلت بقية الفقرات ما نسبته (0.2%) من مجموع الاستيرادات وكما مبين في **الشكل (29)**. ويلحظ مما تقدم وجود استيرادات للمنتجات النفطية التي يعتبر البلد صاحب أفضلية نسبية فيها، كون الجزء الاكبر من صادراته يمثلها النفط الخام، مما يدل على وجود اختلال هيكلي في الاقتصاد العراقي.

شكل (29) هيكل الاستيرادات للفصل الثاني عام 2024 (مليون دولار)

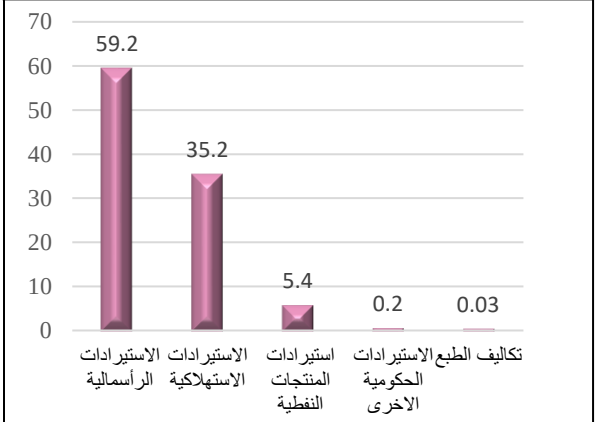

2. ميزان المدفوعات

في ضوء ما توافر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال الفصل الثاني 2024 فائضًا مقداره (1,924.7) مليون دولار، مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق والذي تحقق فيه فائضًا بمقدار (2,353.7) مليون دولار ، حيث سجل تراجعًا بالفائض بنسبة (18.2%)، إذ أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا التراجع، والتي تنعكس من خلال استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الآتي: -

أولاً: الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، اذ سجل صافي الحساب الجاري فائضًا مقداره (9,530.1) مليون دولار في الفصل الثاني عام 2024، مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق البالغ (6,088.0) مليون دولار والذي سجل ارتفاعًا بنسبة (56.5%)، ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الآتي: -

1. الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال الفصل الثاني عام 2024 فائضًا بقيمة (11,272.1) مليون دولار مقارنة بالفصل ذاته من عام 2023 والذي حقق فائضًا بقيمة (10,405.5) مليون دولار وبنسبة نمو (8.3%) ، و سجلت الصادرات الكلية خلال الفصل الثاني في عام 2024 ما قيمته (25,972.9) مليون دولار فيما بلغت (23,001.8) مليون دولار بالفصل ذاته من العام السابق بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع إلى الشركات النفطية الأجنبية ، أما الاستيرادات الكلية فقد ارتفعت من (14,819.1) مليون دولار للفصل الثاني من عام 2023 إلى (17,295.1) مليون دولار خلال هذا الفصل على أساس CIF و بقيمة (14,700.8) مليون دولار على أساس FOP، حيث تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من CIF إلى FOB.

2. صافي حساب الخدمات

أظهر صافي حساب الخدمات خلال الفصل الثاني من عام 2024 عجزًا بقيمة (2,496.9) مليون دولار مقارنة بالفصل ذاته من عام 2023، والذي بلغ (5,316.1) مليون دولار نتيجة انخفاض المدفوعات البالغة (5,049.2) مليون دولار، بضمنها تكاليف الشحن والتأمين المستقطعة من قيمة الاستيرادات والبالغة (2,594.3) مليون دولار لتحويلها من CIF إلى FOB.

في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (2,552.3) مليون دولار للفصل الثاني من عام 2024 معظمها من خلال بنود السفر بما في ذلك من المسافرين العرب والأجانب إلى العراق للسياحة وزيارة الأماكن المقدسة.

3. حساب الدخل الأولي

سجل صافي حساب الدخل الأولي خلال الفصل الثاني من عام 2024 فائضًا بقيمة (616.6) مليون دولار مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق والذي بلغ ماقيمته (790.8) مليون دولار وفيما يلي نفصيلاً لهذا الحساب:-

أ- **تعويضات العاملين:** تمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الـــذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأقل من سنة حيث حقق صافي حساب تعويضات العاملين خلال الفصل الثاني من عـــام 2024 فائضًا بلـــغ (14.0) مليون دولار مقارنة بذات الفصـل من العام السـابق والبالغ (10.8) مليون دولار.

ب- **دخـل الاسـتثمار:** سجل صـافي حساب دخل الاستثمار تراجعًـا فـي الفـائض بلـغ (602.6) مليـون دولار، قياسـاً بالفصـل ذاتـه مـن العـام السـابق والبـالغ (780.0) مليـون دولار نتيجـة لانخفـاض المقبوضـات مـن (1,446.8) مليـون دولار للفصـل الثـاني 2023 إلـى (1,258.9) مليـون دولار، والتـي تتمثـل بفوائـد الاسـتثمارات لكـل مـن البنـك المركـزي ووزارة المالية.

4. حساب الدخل الثانوي

سجل حساب صافي الدخل الثانوي تراجعًا خلال الفصـل الثـاني مـن عـام 2024 حيـث بلـغ (138.3) مليـون دولار عمـا كـان عليـه فـي الفصـل ذاتـه مـن العـام السـابق البـالغ (207.8) مليـون دولار، نتيجـة تراجـع المقبوضـات بنسـبة (48.7%)، وزيـادة المدفوعـات بنسـبة (12%) وكـذلك سـجلت فقـرة صـافي التحـويلات الخاصـة ارتفاعًـا مـن (19.4-) مليـون دولار فـي الفصـل الثـاني فـي عـام 2023 إلـى (27.3) مليـون دولار خـلال الفصـل الثـاني مـن عـام 2024 المتـأتي مـن المسـاعدات العائليـة المقدمـة مـن قبـل غيـر المقيمـين إلـى ذويهـم وتحـويلات العـاملين الـذين يعملـون خـارج مـوطنهم الأصـلي لأكثـر مـن سنة.

ثانياً- <u>الحساب الرأسمالي</u>

لم يسـجل صـافي الحسـاب الراسـمالي خلال الفصـل الثاني 2024 أيّة معاملات ناتجة عن التصـرف في الاصـول الثابتة والمنح الراسـمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية .

ثالثاً: <u>الحساب المالي</u>

حقـق صـافي الحسـاب المـالي خـلال الفصـل الثـاني مـن عـام 2024 مبلغًـا مقـداره (6,964.1) مليـون دولار، وقـد ظهـر هـذا الحسـاب بإشـارة موجبـة نتيجـة للتـغيرات التـي طـرأت علـى كـل مـن الأصـول والخصـوم الماليـة الخارجيـة، وفيمـا يلـي استعراضًـا لمكونـات هـذا الحساب: -

1. صافي الاستثمار المباشر

سـجل صـافي هـذا الحسـاب خـلال الفصـل الثـاني مـن عـام 2024 ارتفاعًـا حيـث بلـغ (2,908.0) مليـون دولار قياسًـا بالفصـل ذاتـه مـن العـام السـابق البـالغ (1,125.0) مليـون دولار، نتيجـة الزيـادة فـي الاصـول الماليـة الخارجيـة بنسـبة (58.9%)، مـع انخفـاض فـي الخصـوم الماليـة بنسـبة (164%)، عـن تسـديد الكلـف الرأسـمالية للحقـول النفطيـة المقـدمة مـن قبـل مقـاولي عقـود الخدمـة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق.

2. صافي استثمار الحافظة

لـم يسـجل صـافي اسـتثمار الحافظـة خـلال الفصـل الثـاني مـن عـام 2024 أي قيمـة نتيجـة عـدم وجـود أي تـدفقات فـي جـانبي الموجـودات والمطلوبات للقطاعين الحكومي والخاص.

3. صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر خلال الفصل الثاني من عام 2024 فائضًا بقيمة (2,131.4) مليون دولار، نتيجة ارتفاع صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى وصافي الودائع في الخارج بقيمة (1,982.4) مليون دولار و(599.0) مليون دولار على التوالي.

كما حقق صافي الاستثمار الرسمي تحسنًا بلغت نسبته (85.7%) ليبلغ (450-) مليون دولار بعد سجل (3157.4-) مليون دولا ر لذات الفصل في العام السابق ويعزى ذلك لانخفاض التزاماته نحو الخارج بنسبة بلغت (391.3-%).

4. الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

سجلت الأصول الاحتياط ية للبنك المركزي خلال الفصل الثاني من عام 2024، تراجعًا بنسبة (18.2-%) حيث بلغت (1,924.7) مليون دولار مقابل (2,353.7) مليون دولار بذات الفصل من العام السابق، نتيجة انخفاض الموجودات الأجنبية للبنك المركزي من العملة والودائع لدى البنوك الخارجية وانخفاض الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية خلال هذه الفترة.

رابعاً: فقرة صافي السهو والخطأ

سجلت فقرة صافي السهو والخطأ خلال الفصل الثاني من عام 2024، عجزًا بقيمة (2,566.0-) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة، مما يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو لم تُغطّ بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت أكثر.

الشكل (30) مكونات ميزان المدفوعات للفصل الثاني 2024
(مليون دولار)

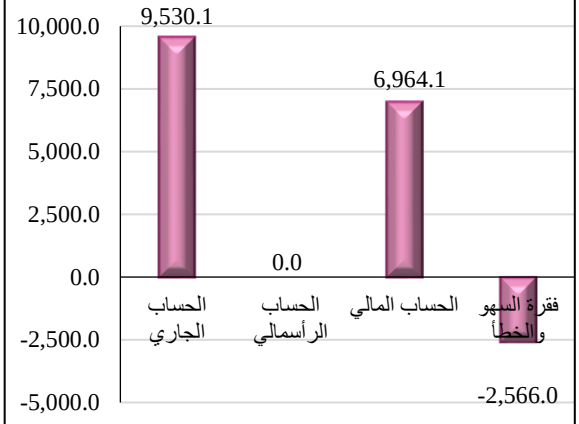

يمتلك العراق نظامًا متطورًا للدفع الالكتروني وهو النظام المسؤول عن تبادل أوامر الدفع بين البنوك آليًا وبأستخدام شبكة آمنة وفعالة يقوم البنك المركزي العراقي بتشغيل وإدارة حسابات التسوية بين المشاركين لضمان سلامة وكفاءة أنظمة الدفع وعمليات المقاصة كما أن نظام المدفوعات هو الشكل الحديث للتداول النقدي فذلك النظام هو أداة تقدم خدمة الدفع النقدي بوسائل ألكترونية ولها تأثير ايجابي على سوق رأس المال فالمدفوعات الإلكترونية تساعد على زيادة التراكم الرأسمالي وبالتالي زيادة نمو الاقتصاد ، كما إن نظامها يعمل على زيادة القدرة التنظيمية للأفراد والمؤسسات ويخفف أزمة السيولة النقدية لديها، بل إنه يقضي على مشكلة الأوراق النقدية المزورة ويحمي المتعاملين به من بعض الخسائر ويقع على عاتق البنك المركزي و البنوك الأخرى توعية العملاء والمواطنين باعتماد نظام المدفوعات الإلكترونية كوسيلة سريعة وأمينة تتصف بالكفاءة الجيدة، وفيما يأتي عرض لأهم تطوّرات نظام المدفوعات خلال الفصل الثاني من عام 2024:-

- ارتفعت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (RTGS) لهذا الفصل بنسبة (39.4%) حيث بلغت (89,602.6) مليون دينار مقارنة بالعام السابق الذي بلغ (64,261.9) مليون دينار في حين انخفضت قيمة التحويلات في هذا النظام بالدولار الامريكي بنسبة (18.7%) حيث بلغت (2,289.6) مليون دولار مقارنة بالعام السابق للفصل ذاته والذي بلغ (2,816.9) مليون دولار.
- ارتفعت قيمة التحويلات في نظام(C-CAH) خلال هذا الفصل بنسبة (1.4%) حيث بلغت (15,664,776.3) مليون دينار مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق التي بلغت (15,449,873.4) مليون دينار فبالنسبة للصكوك الالكترونية (CH) فقد بلغت (5,225,783.1) مليون دينار، أمّا أوامر الدفع الدائنة (CT) فبلغت (10,438,993.2) مليون دينار، أمّا فيما يخص التحويلات بالدولار الامريكي فقد انخفضت بنسبة (24.2%) حيث بلغت التحويلات للصكوك الالكترونية (CH) (174.5) مليون دولار، وأوامر الدفع الدائنة (CT) (33.3) مليون دولار مقارنة بالفصل الثاني للعام السابق البالغة (169.2) و (105.1) مليون دولار على التوالي.

ارتفعت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (ON-US) بنسبة (29.5%) لتبلغ في هذا الفصل (23,261,336.8) مليون دينارمقارنة بذات الفصل من العام السابق البالغة (17,969,057.1) مليون دينار فبالنسبة لأوامر الدفع الدائنة (CT) بلغت (19,141,069.3) مليون دينار،أمّا الصكوك الالكترونية (CH) فقد بلغت (4,120,267.5) مليون دينار، أمّا فيما يخص قيمة التحويلات بالدولار الامريكي فقد انخفضت بنسبة (78.3%) لتبلغ في هذا الفصل (8.7) مليون دولار مقارنة بمبلغ التحويلات لذات الفصل من العام السابق البالغ (40.1) مليون دولار إذ بلغت اوامر الدفع الدائنة (CT) (8.7) مليون دولار، أمّا الصكوك الألكترونية (CH) فقد بلغت (0.01) مليون دولار.

ام فيما يخص التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية فقد ارتفعت بنسبة

(106.4%) لتبلـــغ (4,876,746.6) مليـــون دينـــار مقارنـــة بالفصـــل الســـابق عـــام 2023 البالغة (2,362,687.9) مليون دينار.

أمّـــا فيما يخص التحويلات الماليـــة عن طريق الهاتف النقال فقد ارتفعت بنســبة بلغت (35.1%) حيث ارتفعت تحويلات كل من زين كـاش وناس بـاي عن العـام الســـابق بنســـبة (30.8%) و (70.4%) على التوالي ، اذ بلغـت تحويلاتهمـا بـالـدينار العراقي (1,289,851.3) مليون دينار و (34880,2) مليون دينـار على التوالي ، فيمـا انخفضت تحويلات اسيا حوالة خلال الفصل الثاني بنسـبة (5.5%) حيث بلغت تحويلاتها (2922,5) مليون دينار.

جدول (21) نظام المدفوعات العراقي للفصل الثاني 2024

اسم النظام	مبالغ التحويلات بالدينار العراقي (مليون دينار) 2023	مبالغ التحويلات بالدينار العراقي (مليون دينار) 2024	معدل النمو%	مبالغ التحويلات بالدولار الامريكي (مليون دولار) 2023	مبالغ التحويلات بالدولار الامريكي (مليون دولار) 2024	معدل النمو%
نظام RTGS						
	64,261.9	89,602.6	39.4	2,816.9	2,289.6	-18.7
نظام C-CAH						
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	8,874,201.9	10,438,993.2	1.39	105.1	33.3	-24.2
ب-الصكوك الالكترونية CH	6,575,671.5	5,225,783.1		169.2	174.5	
المجموع	15,449,873.4	15,664,776.3		274.3	207.8	
نظام ON-US						
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	13,507,127.8	19,141,069.3	29.5	8.2	8.7	-78.3
ب- الصكوك الالكترونية	4,461,929.3	4,120,267.5		32	0.01	
المجموع	17,969,057.1	23,261,336.8		40	9	
نظام IRPSI						
أ- التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية						
أ- التحويلات الماليـة عن طريق البطاقات المحلية	2,362,688	4,876,746.6	106.4		منع التعامل به	
ب- التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال:						
1- زين كاش	985,858.2	1,289,851.3	35.1			
2- آسيا حوالة	3,092.9	2,922.5				
3- ناس باي	20,472.	34,880.2				
4- فاست باي	-	35,717.1				
المجموع	1,009,423.1	1,363,371.1				